

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الجزائية

رقم القضية: ٣٤٥/٢٠١٧

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة العامة للحاكمية برئاسة السيد الرئيس هشام التليل

نادي القضاة والهيئات القضائية

ياسل أبو عنزة، محمد إبراهيم، ناجي الزعبي، حسين السكران

المعنى :- ز

العمر نضج :-

الحـقـعـاـمـ .

بتاريخ ٢٠١٧/١٩ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجنائيات الكبرى رقم (٢٠١٦/٧٤٨) تاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٩ المتضمن وضع المميز بالأشغال الشاقة المؤقتة ثلاثة سنوات محسوبة له مدة التوقيف.

طلبًاً قـ ول التمـيز شـ لاً وموضـوعـاً ونقـضـ القرـارـ المـيزـ

الأسباب التالية :-

١. أخطأ عدالة محكمة الجنائيات الكبرى بعدم الأخذ بالأسباب المخففة التقديرية في تجريم المميز على الرغم من أن ظروف القضية تتيح ذلك ولعدم وجود تكرار في الأفعال ولو وجود إسقاط بالحق الشخصي من قبلولي أمر المجنى عليها .

٢. أخطأ عدالة محكمة الجنائيات بعد مراعاة إسقاط الحق الشخصي من قبلولي

أمر المجنى، عليها وعدم رغبته في الشكوى على المميز وبالتالي لم تعتبره

المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية .

٣. أخطأ عدالة محكمة الجنابات الكبرى بعدم الأخذ بأحكام المادة (٩٩) عقوبات وبتطبيقه على وقائع القضية وعلى المميز .
٤. أخطأ محكمة الجنابات الكبرى بوضع المميز بالأشغال المؤقتة لثلاث سنوات ولم تر ا أن المميز يستحق النظر إليه بالشفقة والرحمة واستعمال الأساليب المخففة القانونية والتقديرية .

بتاريخ ٢٠١٧/١/٣٠ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطيرة طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً ورده موضوعاً وتأييد القرار المطعون فيه.

الـ رـ اـ رـ

بعد التدقيق والمداولة نجد إن نيابة محكمة الجنابات الكبرى كانت قد أحالت المتهم بتهمة جناية هتك العرض بحدود المادة (٢٩٨) من قانون العقوبات .

ملخص الوقائع :

جاءت الواقعة المسندة للمتهم حسبما جاء بإسناد النيابة العامة على النحو التالي : إنه بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٧ تعرفت المجنى عليها البالغة من العمر ستة عشر عاماً على المتهم عن طريق الفيس بوك وبتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٥ طلب المتهم منها مقابلته في منطقة الرصيفية ياجوز لكي يتعرف عليها أكثر ، وبالفعل توجهت إلى منطقة الرصيفية والتقت بالمتهم الذي أخذها إلى منزل هناك قيد الإنشاء وبداخل المنزل قام بتنشلها ملابسها وتقبيلاها على فمها وصدرها والتحسيس على جسمها وأخرج قضيبه المنتصب وأدخله في مؤخرتها حتى استمنى داخل مؤخرتها ووضع قضيبه في فمها واستمنى كذلك داخل فمها وأوصلها بواسطة سيارة تاكسي إلى مكان سكنها في منطقة أبو نصير وأخبرت المجنى عليها عمها الذي تقدم بالشكوى وجرت الملاحقة .

لما تقدم وبناء عليه وحيث إن التجريم منوط بالثبوت وثبت بالدليل القاطع ارتكاب المتهم للجريمة المسندة إليه كما عرفها القانون وتفع أفعاله ضمن نطاق التجريم لنصل المادة ١/٢٩٨ عقوبات قررت المحكمة وعملاً بالمادة ٢/٢٣٦ من قانون أصول

جنائية هتك العرض بحدود

المحاكمات الجزائية تجريم المتهم

المادة ٢٩٨ عقوبات .

وعطفاً على ما جاء في قرار التجريم وبناء عليه قررت المحكمة وعملاً بالمادة ٢٩٨ من قانون العقوبات الحكم بوضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة ثلاث سنوات محسوبة له مدة التوفيق وتضمينه الرسوم والمصاريف .

وكون المجنى عليها لم تبلغ الثامنة عشرة من العمر وعملاً بأحكام المادة ٣٠٨ مكرر عقوبات عدم الأخذ بأية أسباب مخففة تقديرية .

بهاذا الحكم فطعن فيه بهذا التمييز . لم يرض المتهم

وعن أسباب التمييز :

وقبل الرد على أسباب التمييز نجد إن القرار المطعون فيه صدر بحق المتهم وجاهياً بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٩ والتمييز مقدم بتاريخ ٢٠١٧/١/١٩ أي بعد مضي المدة القانونية المنصوص عليها بالمادة (١/٢٧٥) من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يتعمّن معه رد التمييز شكلاً .

لذلك نقرار رد التمييز شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١ جمادى الآخر سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٠١٧/٢/٢٨ م.

الرئيس

عضو و

عضو و

نائب الرئيس

نائب الرئيس

٢٠١٧

عضو و

عضو و

نائب الرئيس

جعفر

رئيس الديوان

دقة غ.ع